

التقرير اليومي

2007/3/16

ترجمات من الصحف ومراكز الدراسات الدولية

المال ليس سلاح الكونغرس الوحيد

بقلم والتر ديلينغر وكريستوفر شرودر؛ نيويورك تايمز؛ 2007/3/14

لقد تم خطف النقاش الذي يحتاجه الكونغرس حول حرب العراق بسبب الجدل والتصريحات المذاعة. ويؤكد المدافعون عن الرئيس بوش بأن الكونغرس لديه "سلطة المال"، ويشددون على أن بإمكانه استخدام هذه السلطة "لقطع التمويل عن الجيش" تماماً. لكن ذلك، بحسب ما يقول معظمهم، هو السلطة الوحيدة التي يمتلكها الكونغرس لتغيير مسار الحرب، ومن ثم يلمحون بطريقة مكررة إلى أنّ ممارسة هذه السلطة قد يكون ضرباً من الخيانة لا يوصف لجنودنا من ناحية تركهم من دون إمدادات، ذخيرة أو رواتب. وبذلك، يكون الكونغرس محتجزاً في صندوق: لديه سلطة واحدة رهيبية لا يستطيع توظيفها مطلقاً.

هناك، على الأقل، ثلاثة أخطاء في هذا النوع من النقاش. أولاً، إنّ الكونغرس بالكاد يكون محصوراً بهذه السلطة المالية السحرية الظاهرة. فلهذا مصادر سلطة دستورية حول استخدام القوة العسكرية، بما في ذلك التعبير عن الحق "بصنع قوانين للحكومة وتنظيم القوات البرية والبحرية".

فعندما يقرر الكونغرس، مثلاً، الحد من المراقبة غير المبررة للإتصالات، فهو بحاجة للقول: "لا تمويل مخصص بظل هذا القانون يمكن استخدامه للتدقيق والبحث، إلا إذا تم الحصول على صلاحية لذلك". ومن الصحيح أنّ القيود على الإنفاق غالباً ما تكون أمراً جذاباً بالنسبة للكونغرس، لأنّ بإمكانه أن يكون لصيقاً بقوانين الإنفاق الأساسية التي قد لا يكون الرئيس على استعداد لمعارضتها. لكن عندما يتحول النقاش إلى مسألة سلطة الإنفاق، كان يفسد بسبب الزعم الخاطئ الثاني: بأنّ استخدام سلطة المال يمكن أن يترك الجيش في حالة من اليأس في العراق.

وعلى افتراض أن الكونغرس قرر بالفعل بأنه سيكون على القوات العسكرية الممولة بقوانين للمخصصات الدفاعية مستقبلاً، أن تنتشر في مكان آخر، بعد تاريخ معين، غير العراق. إنّ مطلباً كهذا لن يؤدي إلى قطع فلس واحد من الدعم المالي عن الجيش في العراق قبل تاريخ إعادة الانتشار، أو عن أولئك الجنود أنفسهم الذين أعادوا إنتشارهم بعد ذلك التاريخ.

كيف يمكن لذلك أن يعتبر بمثابة "قطع" الدعم عن رجالنا ونسائنا المقاتلين؟

يمكن ذلك فقط إذا ما إختار الرئيس إنتهاك بند مجلس الشيوخ بوجوب إعادة إنتشار الجيش، والقوانين المشروطة لدفع الرواتب والمكاسب لأولئك الناس في الجيش. ولكن لماذا يقوم الرئيس بفعل شيء منحرف وغريب للغاية؟

السيد بوش لن يقوم بذلك. وبذلك، فإنّ هذا الزعم- بأنه سيكون مجبراً على تحدي القانون بإرساله جنوداً "غير ممولين" الى القتال- هو، وببساطة، تهديد خاطئ بقصد كبح النقاش الهادف. أما المبدأ الثالث الخاطئ في النقاش العراقي، فهو المفهوم القائل بأنه في حين بإمكان الكونغرس إرجاع جنودنا الى الوطن بواسطة سلطته الإنفاذية، فإنه يفتقر للقدرة على وضع حد لحجم الإنتشار: كل شيء أو لا شيء.

ويتجاهل المؤيدون لهذا النقاش الآراء القانونية القديمة للقسم التنفيذي، وكذلك قرار المحكمة العليا القضائي. فإطالما إعترفت المحكمة العليا بسلطة الكونغرس بوضع حدود لسلطة الرئيس العسكرية، كما حدث في العام 1799 عندما قبلت سلطة الكونغرس بتفويض حجز السفن المتجهة الى المرافئ الفرنسية دون المقابلة منها.

أما الأمر الأهم، فهو أنّ المستشارين القانونيين للرؤساء كانوا قد إعترفوا بأنفسهم، تكراراً، بهذه السلطة لمجلس الشيوخ. فعندما كان وليام رينكويست، قاضي قضاة المحكمة العليا الأميركية، كبير المستشارين القانونيين للرئيس ريتشارد نيكسون في العام 1970، رفض تماماً مفهوم كل شيء أو لا شيء. "إنه هذا الإدعاء غير منطقي تماماً وغير مدعوم بأي قرار قضائي يستند عليه للإعتقاد بأن الكونغرس قد لا يعهد بمقدار أقل من السلطة لمواصلة العمليات العسكرية"، كتب رينكويست.

وإستشهد السيد رينكويست بعدد من الأمثلة التاريخية، بما فيها قانون 1940 الذي يمنع نشر جنود مجندين إجبارياً خارج النصف الغربي من الكرة الأرضية. ومؤخراً، وفي ظل ولاية الرئيس كلينتون، كنا نحن الموجودون في المكتب الإستشارات القانونية، قد إعترفنا تكراراً بسلطة الكونغرس بالحد من نطاق وطبيعة وفترة الأعمال العسكرية.

إنّ مفهوم كل شيء أو لا شيء يتحدى، ليس فقط قراراً قضائياً، وإنما الشعور والمنطق المشترك. إدرسوا هذا السيناريو: يقوم الكونغرس بتفويض الرئيس إرسال 20,000 جندي أميركي الى بلد ممزق وغارق بالنزاعات، كجزء من إئتلاف للدفاع عن مخيمات اللاجئين من التطهير العرقي. وما إن تصبح قواتنا منشغلة بذلك، حتى يقرر الرئيس، أحادياً، زيادة تورطنا بشكل كبير بإرسال 350,000 جندي مقاتل ليحاربوا لصالح فريق ما في حرب أهلية دينية في ذلك البلد، تاركاً اللاجئين مكشوفين ومعرضين للأخطار دون مدافع.

وبالتأكيد، لا أحد يعتقد حقا أن الكونغرس، بوضع كهذا، سيكون مواجهاً بهذا الخيار الصريح: الإنسحاب بالكامل من بلد، أو عدم القيام بشيء حول التوسع اللامحدود بمرسوم رئاسي. ومهما كان هناك من حدود على سلطة مجلس الشيوخ لتحديد أسئلة تكتيكية معينة، فإنّ القرارات حول نطاق وأهداف العمل العسكري هي، وبسهولة، من ضمن سلطته.

أما إحدى المزاعم الأخيرة الخائفة للنقاش، والتي تستحق الذكر، فهي أنّ مسألة الجدل حتى حول مناقشة مهمة جنودنا في العراق ستضعف جنودنا، بطريقة ما، وتعرضهم للخطر. بالتأكيد هذا الإدعاء متخلف ومعكوس. فقد مرت أربع سنوات منذ تمرير قرار الحرب على العراق بظروف مختلفة جداً، ولأهداف لم تعد متصلة الآن بهذه الحرب. نحن بالتأكيد مدينين لأولئك الذين خاطروا بحياتهم كل يوم بأنّ نجدد مسألة تحديدنا عما إذا كانت تضحياتهم المستمرة ضرورية للمصلحة الوطنية.

(والتر ديلينغر محام، وكريستوفر شرودر بروفييسور في مدرسة دوك القانونية، وقد عمل كلاهما رئيساً لمكتب الإدارة العدلي للإستشارات القانونية في إدارة كلينتون).

.....

هل بإمكان الجنرال بترايوس تحويل مسار الحرب في العراق؟

بقلم فيكتور دايفس هانسون؛ معهد هوفر 2007/3/15

إنّ الحكم على أربع سنوات من الحرب في العراق يستند على أحداث الأشهر القليلة المقبلة. ومع تشكيك الشعب الأميركي وعدد من السياسيين الشديد بأنّ تغيير الإستراتيجية العسكرية يمكن أن ينفذ الحرب، فإنّ على القائد الأميركي الجديد في العراق، الجنرال دايفيد بترايوس، أن يفوز بكل الأحداث الجارية وبسرعة. وقد وصل بترايوس الى العراق مع زيادة تبلغ أكثر من 20,000 جندي أميركي مقاتل ونظريات جديدة حول كيفية إدارة عملية مكافحة التمرد- التي تشمل التخلص من الإرهابيين الموجودين في الجوار، وإستبدالهم بجنود أميركيين وعراقيين لضمان الأمن والمحافظة على الخدمات الأساسية.

أما اليوم، فالعراق يشكل مأزقاً عصيباً ووخيماً بالنسبة لبترايوس أكثر مما يشكل عقبات سبق أن واجهت هؤلاء الجنرالات الموهوبين في حروب سابقة- مع الحقيقة أنّ الصبر وإحتياطات القوة البشرية الأميركية قد إستنفذت بمعظمها.

بعد صيف عام 1864 الكئيب، قام وليام تيكومسيه شيرمان بإنقاذ قضية الوحدة، ومعها مسألة رئاسة لينكولن، بأخذه أتلانتا. وبحلول الشتاء، سئرى إن كان دايفيد بترايوس سيتمكن هو الآخر من القيام بما هو غير متوقع في بغداد.

اليونيفيل، أي دور؟

بقلم بروكس تيغمر، شبكة الدراسات الأمنية الدولية 2007/3/15

"إنّ عشرة آلاف جندي لبناني مسلح وأكثر من 12,000 جندي دولي في الجنوب اللبناني هو إنتشار مؤثر وملفت"، قال دان بيركوفيتش، المشارك في النقاش وباحث زميل في معهد الدراسات الأمنية الوطنية التابع لجامعة تل أبيب.

"لقد أصبحت اليونيفيل أكثر عدائية مقابل ما كنا نشاهده في الماضي. وهذا مرتبط بتأكيد الحكومة اللبنانية المتزايد على سلطتها في جنوب لبنان، رغم أنه لا يزال أمامها شوطاً لتقطعه لتحقيق ذلك الهدف، لكنها تمنع حزب الله من العمل بحرية كما كان يفعل من قبل".

وقد وافق أندريا ناتيفي، العضو المشارك والمحلل الذي يعمل لصالح وزارة الدفاع الإيطالية. "لقد كان هناك إستعداد للوم اليونيفيل على المشاكل التي تعاني منها المنطقة. لكن، وبعد 20 سنة، عادت اليونيفيل بقوة مع دعم سياسي. إنها ليست قوة رمزية. فلديها دبابات، سلاح مدفعية، وحاملات جنود مدرعة وأجهزة إستخبارات أكثر مما تحتاجه لتلبية حاجات حماية القوات فقط"، قال ناتيفي. "لا تزال اليونيفيل صغيرة الحجم، لكن أصبح لدينا أفضل يونيفيل حتى الآن".

وهناك مشكلة موجودة في علاقة اليونيفيل بالجيش اللبناني، إذ عليها أن تتعاون معه كما هو مطلوب بالتقويض الدولي الموجود لديها. على سبيل المثال، إنّ قوانين الشراكة لليونيفيل تمنعها من إشراك حزب الله من دون التنسيق أولاً مع الجيش.

"إنّ حقيقة أنّ اليونيفيل مجبرة على تنسيق أنشطتها مع الجيش اللبناني يتسبب بالكثير من المشاكل"، بحسب ما لاحظ بيركوفيتش. "لماذا؟ لأنّ الجيش لا يرى ضرورة لإعاقه تدفق السلاح أو لنزع سلاح حزب الله. وبذلك، فإنه يشيخ بنظره في كل مرة يقوم فيها حزب الله بتهريب الأسلحة الى المنطقة، مما يعني أنّ الأسلحة مستمرة بالتدفق من سوريا وإيران".

"تفضل اليونيفيل تفسير صلاحيتها بطريقة ضيقة جداً. فالقرار الدولي يعطيها الحق باستخدام القوة لضمان عدم استخدام أرض عملياتها لأهداف عدائية"، قال بيركوفيتش. "لذا، تفضل اليونيفيل توجيه وتدريب الجيش اللبناني بدلاً من وقف التهريب وإعادة التسلح الذي يتم بواسطة حزب الله. هذه ورقة تين لتغطية التراخي".

وهنا تحدي آخر يواجه اليونيفيل، وهو تحدي عملائي. إذ ليس لديها تجهيزات كافية للقيام بدوريات على الحدود الجنوبية للبنان، وما تملكه متركز بشكل غريب وغير منسجم مع قواتها المتعددة الجنسيات"، بحسب قول ناتيفي. "إنّ قوة غربية المنشأ ومتغايرة جداً لا تعتبر القوة الأفضل لهذا النوع من الأوضاع (في الجنوب اللبناني)"، قال ناتيفي. "ففي حين نشير إلى وحدات وطنية معينة مخصصة ومعينة لليونيفيل، فإنّ تجهيزات رد الفعل السريع، الإتصالات وقدرات تقنية أخرى ليست هي نفسها عبر المنطقة، التي تقع تحتأمر اليونيفيل. ومن هنا يمكنكم القيام بإستنتاجاتكم"، يقول ناتيفي

ومن وجهة نظر ناتيفي، تعتبر اليونيفيل صغيرة جداً لتنفيذ مراقبة فعالة لمنع تهريب الأسلحة عبر حدود لبنان الجنوبية مع سوريا، مشيراً الى أنّ اليونيفيل لديها 4 طائرات هليكوبتر فقط مستخدمة بشكل رئيس لأهداف طبية. وقال ناتيفي بأنّ القوة "بحاجة لعناصر جوية أكبر، تشمل طائرات من دون طيار. وهناك نقاش في الأمم المتحدة حول نشر هذه الطائرات. وباعتقادي يجب أن تحصل اليونيفيل عليها، لكن هناك شعور بأنّ حتى هذه الطائرات الصغيرة لا يجب السماح لها بالطيران في الأجواء فوق المنطقة".

وقد شجع بيركوفيتش تلك الفكرة. "فالى جانب التعاون الكامل للجيش اللبناني، تحتاج اليونيفيل الى إستخبارات جيدة. ومن دونها، تعتبر اليونيفيل مجرد قوة مراقبة فحسب"، قال بيركوفيتش. أما العائق الأخير الذي يواجه اليونيفيل، فهو بالتأكيد الأكثر إرباكاً ومراوغة: "اللا مبالاة الأخلاقية للعالم العربي الكبير بالوجود الدولي للأمم المتحدة".

هل أصبح المحافظون الجدد من التاريخ؟

بقلم جايكوب ويسبرغ؛ الفايينشيل تايمز؛ 2007/3/4

سواء كان المحافظون الجدد مستعدين لمواجهة الأمر أم لا، هناك إشارات متزايدة بأنّ لحظتهم قد دانت أخيراً. ففي وزارة الدفاع، تم إستبدال دونالد رامسفيلد بروبرت غايتس، وهو عضو بمجموعة دراسات العراق ومنتم للمدرسة الواقعية المرتبطة بالرئيس بوش السابق. أما بول وولفوويتز، المخطط والمنفذ الذي اراد بناء شرق أوسط جديد على أنقاض صدام حسين، فقد تم نقله الى البنك الدولي، والذي يراقب صمتاً يشبه صمت روبرت ماكنمارا حول فشل هذه الحرب. كما أنّ مسؤولاً آخر في البنتاغون، هو دوغلاس فايت، يخضع الآن للتحقيق لتحريفه معلومات إستخبارية لصنع قضية من أجل القيام بالغزو.

أما في الإدارة الأميركية، فتعود كوندوليزا رايس الى جذورها الواقعية، وتبدو الآن أنها تقوم بتوجيه السياسة فعلاً. فقد إحتضنت فكرة العمل على إطلاق الدبلوماسية في الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، وهي تدرس القيام بمحادثات مع سوريا وإيران حتى أنها قامت بصنع صفقة مع كوريا الشمالية. وتبرز هذه الخطوات تحولاً واسعاً بعيداً عما يدعوه فرانسيس فوكوياما، المنشق عن المحافظين الجدد، أفكار "الولسونية الشديدة"، وبالعودة للعمل بالتوجه البراغماتي لبرنت سكوكروفت، المستشار الأسبق للأمن القومي، وجيمس بيكر وزير الخارجية الأسبق، الأقل مبدئية وأكثر فاعلية.

أما الإشارة الأهم من بين كل ذلك، فهو إضمحلال نفوذ السيد تشيني، الذي سيطر على مدى ست سنوات على السياسة الخارجية بطريقة لم يسبق لها مثيل لأي نائب رئيس. فالسيد تشيني

مشوه السمعة، مريض ويواجه تحقيقات مختلفة من قبل مجلس الشيوخ. فقد تضرر بشدة بسبب محاكمة ليبي التي كشفت جنونه وقساوته لتبرير حرب جرت بشكل خاطئ. إلا أن العامل الأكبر الذي أدى إلى نهاية السيد تشيني، فهو قصور محافظيه الجدد الذي إتضح بسبب الأحداث. فغزو العراق لم يبلور الشرق الأوسط الجديد؛ عزل كوريا الشمالية طور برنامجها النووي؛ الأحادية المتطرفة قللت من نفوذ الولايات المتحدة وقوتها. ففي المرحلة الأولى من رئاسته، إعتقد السيد بوش نفسه محظوظاً بالحصول على نائب له غير طامح للرئاسة. أما الآن، فقد يدرك خطر إعارة سلطة كبيرة جداً لشخص لا حافز لديه لإختبار وجهات نظره في عالم التجارة السياسي.

الخروج من مأزق إيران النووي

بقلم والتر إيزاكسون؛ التام؛ 14/3/2007

إن جواد ظريف، ممثل إيران المهذب والمتقف في الأمم المتحدة، مشهور بكونه مرح وخفيف الدم بشكل غير متوقع بالنسبة لشخص لديه عمل صعب كهذا. لكن ما أن وصلت إلى مكتبه في مانهاتن قبل أيام قليلة تحول ليصبح شخصاً جدياً وأوماً لي كي أتناول ورقة لأدون عليها ملاحظاتي كما أراد تسجيل حديثه، وهو أمر ليس عادياً.

عندما دعاني لرؤيته، إعتقدت بأن ذلك كي يودعني. إنه أستاذ قانون تحول إلى دبلوماسي كما أنه ليس هو ليس مؤيداً للرئيس محمود أحمدني نجاد. وبدلاً من ذلك كان جواد ظريف مصطفاً مع العناصر الأكثر براغماتية في إيران، وقد أبلغ، في الشهر الماضي، أنه قد تم إستدعاؤه. لكن مع وصولي أجد أنه قد أعطي مهلة (أو ربما، تمديد لعقوبته) من قبل قادة طهران. يُريدونه أن يبقى للقيام بمحاولة أخيرة لحل النزاع حول برنامج إيران النووي.

وتصرّ الولايات المتحدة على أنه لا يجب أن يكون هناك مفاوضات مباشرة حتى تقوم إيران بتعليق برنامجها لتخصيب اليورانيوم. ولكسر ذلك الجمود والخروج من المأزق، يحتج ظريف بأن على كلا الجانبين مناقشة ما قد تكون أهدافهم النهائية. "بإمكاننا البدء بطرحين"، يقول ظريف. "أحدهما يقول بأن لإيران الحق بتكنولوجيا نووية للأغراض السلمية. أما الثاني فهو أن على إيران أن لا تتحرك مطلقاً بإتجاه بناء أسلحة نووية."

نعم، لكن كيف تضمن بأن التقنية غير مستخدمة لأغراض محظورة؟ ويبنّي ظريف على مقاربة أطلقتها إيران في تشرين الأول الماضي. "قد توافق إيران على مسألة التملك المشترك لمواقعها النووية، بما فيها كل محطات التخصيب لديها، من قبل إتحاد (كونسورتيوم) دولي. ويمكن لجميع البلدان أن تشارك بذلك الإتحاد، بما فيه الولايات المتحدة، بحيث يكون بإمكان الإيرانيين وأشخاصاً آخرين من جنسيات أخرى الحضور والذهاب للعمل في المواقع، الأمر الذي يسمح بأفضل نوع مراقبة."

وقد تتضمن الإتفاقية، أيضاً، عناصر أخرى تريدها الولايات المتحدة. "بإمكانك إدخال إتفاقية قانونية بأن إيران لا تستطيع الإنسحاب من معاهدة الحد من الإنتشار النووي،" الذي تم التصديق عليها في العام 1970. بالإضافة إلى ذلك، قال ظريف، يُمكن أن يكون هناك بروتوكولات لمراقبة إقتصادية.

إن إقتراح الإتحاد هو الأساس بالنسبة لخطة ظريف، لأن بإمكانها ان توفر الطريقة الافضل لمنع الغش. "لأن العديد من البلدان قد تملك المحطات وتشغلها، فسَيكون هناك وقاية داخلية ضد التأميم أو الغش"، يقول ظريف. فمن منظور إيران، سيكون هذا الأمر أقل عدائية من مجرد الحصول على مفتشين. "إنها مسألة إحترام"، يوضح ظريف. "بالطبع أنت تُراقب بينما نقوم بذلك، لكنك تقوم به بإحترام مالك ومشغل."

وهناك مشكلة واحدة في هذه الخطة وهي أن إيران قد تستخدم المعرفة واليورانيوم المخصب من محطات الإتحاد لمواصلة برنامج سري لصنع القنبلة. هذا هو السبب الذي لاجله يجب أن تكون أية نتيجة كهذه مترافقة مع سبل وقاية أخرى: دخول الإتحاد الدولي إلى كل المواقع النووية الإيرانية بدلاً من مواقع التخصيب فحسب، إتفاقية بإمكانها القيام بتفتيش إقتمامي خاطف لأي موقع، سقف لإنتاج إيران من اليورانيوم المخصب ممكن إثباته ومطلب بأن لا يكون هناك مواقع مخفية أو مدفونة.

أما موقف واشنطن فهو أن لا شيء من هذه الأفكار يجب مناقشتها حتى تقوم إيران بتعليق التخصيب مرة أخرى. لكن، ومع الضغط الذي تشعر به إيران بوضوح الآن، والذي قد يحتسب لتحمسها القيام بمحادثات، فقد يكون حان الوقت لأخذ خطة السفير ظريف بجدية. ومحاولة أخيرة لرؤية ما إذا كان جميع الأفرقاء يوافقون على ما قد يمكن أن يكون عليه إتفاق شامل، قابل للإثبات، ونهائي.